مقاربات في العلمانيّة والمجتمع المدنيّ

الفاتح عبد السلام*

صدر عن المركز المغاربي للبحوث والترجمة في شهر مايو 1999م كتاب جديد للشيخ **راشد الغنوشي** رئيس حركة النهضة التونسيّة تحت عنوان: "**مقاربات في العلمانيّة والمجتمع المدني**"، ويتكون الكتاب من أكثر من مائتي صفحة من الحجم المتوسط وقد عالج موضوعه من خلال عشر مقاربات. جاءت الأولى تحت عنوان: "الحريات العامة في الإسلام" وكانت المقاربة الثانية تحت عنوان: "حقوق الإنسان في الإسلام" أما المقاربة الثالثة فهي بعنوان: "أسس المجتمع الأهلي الإسلامي"، والمقاربة الرابعة بعنوان: "مفهوم المساواة بين الشريعة ومواثيق الأمم المتحدة" أما المقاربة الخامسة فهي تحت عنوان: "فكرة المجتمع المدني بين الغرب والإسلام"، وكانت المقاربة السادسة بعنوان: "فلسفة الإسلام السياسيّة"، والمقاربة السابعة بعنوان: "الثقافة والسلطة وحقوق الإنسان"، والمقاربة الثامنة تحت عنوان: "أية حداثة؟" وكانت المقاربة التاسعة بعنوان: "شعب الدولة أم دولة الشعب؟"، وأما المقاربة العاشرة والختاميّة فكانت تحت عنوان: "جاءتنا العلمانيّة على ظهر دبابة وبقيت تحت حمايتها".

وقد تناول الشيخ راشد الغنوشي في كتابه مواضيع عديدة ذات أهمية بالغة في سياق الجدل الفكري والسياسي في العالم العربي والإسلامي. وعلى الرغم من أن

---

* دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نورث ويسترن في الولايات المتحدة الأمريكية؛ أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

المقولات الفكريّة والسياسيّة التي أفصح عنها الشيخ راشد الغنوشي في مؤلفه الجديد تُعدُّ استمراراً لما سبق أن جاهر به منذ مطلع الثمانينيات، وفي مقدمة ذلك قضية الحريات العامة والتعدديّة السياسيّة التي أفرد لها كتاباً خاصاً تحت مسمى: **الحريات العامة في الدولة الإسلاميّة** صدر في عام 1993م، إلا أن خصوصيّة الكتاب الجديد الذي بين أيدينا تتمثل في تطرقه لقضايا فكريّة وسياسيّة ساخنة كانت وما تزال محل استقطاب وتجاذب في العالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص، وفي مقدمة ذلك مسألتا العلمانية والحداثة. جاءت لغة الكتاب سهلة يسيرة القراءة جزلة الألفاظ ومتينة السبك، كما تميز الكتاب بوضوح بنائه اللغوي مما يجعل فرصة الانتفاع به كبيرة مع ملاحظة أن هذا اليسر لم يكن على حساب متانة المضمون وعمق المعالجة، والكتاب بهذه الصفات مرشح لأن يحجز مكانه بسرعة ضمن دائرة الكتابات الرائجة والمؤثرة في الساحة الفكريّة والسياسيّة الإسلاميّة والعربيّة.

وقبل أن نتناول القضايا المحوريّة التي عالجها كتاب الشيخ الغنوشي يتوجب علينا بذل محاولة لتأصيل وتأطير مفهوم مفصلي يرد تباعاً في الكتاب ألا وهو مفهوم "المجتمع المدني".

شاع استعمال هذا المفهوم بصيغته المحددة في الثمانينيات بوصفه إطاراً عاماً يربط ما بين الديمقراطيّة والتنميّة والتسويّة السلميّة للصراعات على المستويين الداخلي والإقليمي، ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه: مجموعة التنظيمات التطوعيّة الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة. وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات ـ أي كل ما هو غير حكومي ـ كما يتضمن مفهوم "المجتمع المدني" قيماً وقوانين سلوكية تتعلق بالتسامح تجاه "الآخر المختلف" والالتزام ضمناً أو صراحةً بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد والجماعات التي تتقاسم هذا "المجال العام" أي المجتمع السياسي.

يفترض كل من كَتَبَ عن هذا المفهوم، وخاصة حول جهاز الدولة أن يكون بمثابة ساحة محايدة لكل وحدات المجتمع المدني، فالتنافس بين هذه الوحدات غالباً ما يكون

حول الحكومة، أي المركز العصبي لعملية اتخاذ القرار في الدولة، كذلك لابدّ للصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واتساع دائرة المشاركة السياسية أن تكون واضحة، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثَمَّ فإن الأساس المعياري "للمجتمع المدني" هو الأساس المعياري "للديمقراطية" نفسه، وباستصحاب هذا المعنى يمكننا القول إن الديمقراطية والمشاركة تمثلان الجانب السياسي للمجتمع المدني، إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسيّة على المشاركة السياسيّة، فسواء كانت جمعية خيريّة أو نادياً رياضياً أو رابطة ثقافيّة أو حزباً سياسياً أو نقابة عماليّة، فإنها تدرب أعضاءها على الفنون والمهارات اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضويّة وحقوقها وعضوية اللجان والتصويت على القرارات وفي الانتخابات وقبول النتائج. وهكذا كلما تحرّينا وفحصنا مفهوم "المجتمع المدني" تكشفت لنا عناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى "التقدم الإنساني" عموماً. فهو ينطوي على تعبيرات للحرية والمبادأة والمشاركة واحترام حقوق الآخرين والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سلمية والتعاون من أجل المصالح المتبادلة.

بسبب هذه العلاقة الجدليّة بين مفهومي "المجتمع المدني" و"الديمقراطيّة" يرى بعض المحللين أن تأخر التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي يرجع إلى غياب أو توقف نمو "المجتمع المدني" وما يستتبعه من ثقافة سياسية، بل ذهب بعض القانطين والمتشائمين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني في العالم الإسلامي العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي به، وإذا ما أعملنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء واقعنا الإسلامي سواء قبل العصر الحديث أو في الوقت الراهن نجد غير ذلك. فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ، فإن المجتمع الإسلامي العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي تختلفان في سرعة إيقاعها من مكان إلى آخر من مجتمعاتنا الإسلامية، والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها، ففي

الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحديثة وتتبلور، فإنها تختلف معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم.

عوداً على بدء وبشيء من التصنيف المنهجي يمكن تقسيم القضايا المحورية التي عالجها الشيخ راشد الغنوشي في كتابه إلى محاور أساسية:

أولاً: مسألة الحريات السياسية وحقوق الإنسان في الإسلام وما يندرج في إطارها العام من مقررات أخرى مثل: المساواة، ومشاركة المرأة، وحرية التفكير والمعتقد وغيرها.

ثانياً: الحداثة وعلاقتها بالعلمانية.

ثالثاً: المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في سياقاته الغربيّة وفي مجال التجربة التاريخيّة الإسلاميّة.

ففي مجال الحريات وحقوق الإنسان بيّن الشيخ الغنوشي بصيغة قاطعة ما كان قد أسهب فيه في كتابه: **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مبيناً أن الحرية في الإسلام هي الأصل التكويني للإنسان في المنظور الإسلامي وهي - إلى جانب العقل والإدارة - أساس الاستخلاف الذي عدّه مُلغياً لكل أشكال الحلول الروحي والمادي ولكل نزوع احتكاري للحق الديني، ومن ثَمَّ مؤسساً للتكليف الحرّ. ولأن الحرية هي الأصل كما شدد المؤلف "فقد جاء النص عليها متنوعاً في صيغ كثيرة معظمها سلبي، يتمثل في منع الإكراه، لما في الإكراه من تدمير لأهم خصوصيات التكوين، إذ لا مسؤولية مع الإكراه، ولا كرامة لِمُكْرَه، ولا معنى لفعل إنساني إذا انتفت منه الحرية أي القصد الواعي للفعل والعزم على إتيانه". وتُعدُّ حرية العقيدة وما يرافقها من حرية التفكير والتعبير أساس الحريات والحقوق في الإسلام بسبب "ما يحلته الاعتقاد من تأثير ينتشر في سائر أرجاء السلوك الفردي والجماعي، وإذا كانت حرية العقيدة حقاً للإنسان وكان الإكراه غير جائز وحتى غير متصور في هذا المجال على أهميته، فإن الإكراه فيما دون ذلك محظور من باب أولى .. فالأصل أن الإنسان حرٌ والحدّ من حريته هو استثناء يحتاج إلى قانون عادل".

تنبع أهمية أطروحات المؤلف في استنادها إلى أرضية إسلاميّة صلبة مغلفة بحس عاطفي مرهف والتزام شديد العمق بقضايا الإسلام وهمومه الكبرى، ويعزى هذا للطبيعة المركبة لشخص المؤلف والتي جمعت بين التنظير الفكري والالتزام السياسي مما يجعل من مقارباته العشر ضرباً من الالتزام الحيّ وليست مجرّد تهويمات نظرية منفصلة عن واقع الإسلام ومشاغل العصر.

القضية المحورية الثانية التي تناولها المؤلف تتعلق بموضوع **الحداثة والعلمانية** حيث نبه المؤلف منذ البداية إلى ضرورة التخلص من أوهام اللغة لتجنب مزالق التعميم وخلط المفاهيم، فاللغة كما شدد الكاتب على ذلك توقعنا في أخطاء شنيعة جداً عندما نقول: إن هناك صراعاً في العالم الإسلامي بين الحداثة والأصولية، أو بين الديمقراطيّة والأصوليّة، أو بين العلمانيين والإسلاميين؛ لأن جوهر المشكل يكمن في كون أدعياء الحداثة والتحديث والعلمانية في العالم العربي الإسلامي ليسوا حداثيين ولا علمانيين كما يزعمون.

ويستدل المؤلف على ذلك قائلاً: "فالحداثة في بلادنا لم يكن لها من مصدر غير تسلط القلة الحداثوية المترفة الفاسدة، الموالية لما وراء البحار والوصية على المصالح الأجنبية المسلطة على الشعب وعلى تراثه وعلى دينه وعلى ضميره ...".

تتمثل أهمية هذه المقاربة في بعدين، أولاً: إدراك المسافة الفاصلة بين سياقات تجربة التحديث والعلمنة في الغرب المعاصر عن شخوصها الواقعية في عالم الإسلام، فعلى الرغم من تحفظاته على الأسس الأخلاقيّة والفلسفيّة التي قامت عليها الحداثة في الغرب ورديفها العلماني وعدم اعترافها بأية موجهات أخلاقية أو روحية، وعلى الرغم مما تحملانه من سلبيات كثيرة تعاني منها المجتمعات الغربية الآن، إلاّ أن كل ذلك لم يمنع المؤلف من التنبيه إلى بعض المكاسب التي حققتها الحداثة في الغرب مثل التحرر من ربقة إكراه الكنيسة، ونشأة قيم التسامح الديني، وإعلاء قيم الديمقراطيّة، كما لم يمنع ذلك المؤلف من التنبيه إلى عمق الهوة الفاصلة بين سياقات التحديث والعلمنة في الغرب وواقع تجربة التحديث والعلمنة في المجتمعات المسلمة التي اقترنت

بالتسلط الفكريّ والاستبداد السياسيّ. ويسمي الشيخ الغنوشي هذه الظاهرة في المجتمعات الإسلاميّة "بالعلمانيّة الثيوقراطيّة" كنايةً عما تحمله تجربة العلمنة في عالم الإسلام من ضروب العسف والإكراه بما يشبه الإطلاقيات الكنسية في أوروبا القرون الوسطى.

أما القضية الثانيّة التي تناولها المؤلف فهي فكّ العلاقة الاعتباطيّة بين الحداثة والعلمانية رادّاً تجربة العلمنة الغربية إلى ملابسات التجربة التاريخيّة لذلك المجتمع، وفي مقدمة ذلك عملية المصادرة التي مارسها اللاهوت، وحاكميّة بعض الأباطرة القاصرة والمؤسسات الخانقة لحرية الضمائر والعقول، والتحالف الذي حدث بين قوى الإقطاع والاستبداد السياسيّ من جهة والكنيسة من جهة أخرى.

اكتسبت العلمانية صيغة إيجابية طوال مجرى التاريخ الغربي، لأنها كانت العامل الأساس في تحرير الحقل السياسيّ من تزمت الكنيسة واستبدادها من جهة، وإعلاء قيم التسامح وقبول التعدديّة الفكريّة والسياسيّة من جهة آخرى.

تعرض المؤلف لتحليل مظاهر تشوهات تجربة التحديث والعلمنة في الغرب، ولكن نقده لم يدفعه إلى إدانة الحداثة جملة، بل إن نظرته النقديّة ترمي إلى تفكيك تلك التجربة الإنسانيّة بهدف تفنيد ادّاعاءاتها الكونيّة بما يجعلها قابلة للتصويب والتعديل، ومن ثمَّ تأسيس حداثة إسلاميّة تستمد أصولها من بنية الوعي والخبرة التاريخيّة الإسلاميّة وبما ينسجم مع النسق التوحيديّ. وفي الوقت ذاته ينتقد المؤلف النظرة الأحادية للنخب العلمانيّة العربيّة والتي ترى في الإسلام نقيضاً لقيم الحداثة وعائقاً أمام حركة النهوض والتقدّم الإنسانيّ.

أما المحور الرئيس الذي تناوله الكتاب فهو خاص بموضوع **المجتمع المدنيّ وعلاقته بالدولة في سياقاته الغربيّة**، وفي مجال التجربة التاريخيّة الإسلاميّة، ينبه المؤلف بداية إلى ضرورة الخروج من أسر الثنائيّة التي حكمت الفكر السياسيّ الغربيّ والتي تقابل بين الدينيّ والمدنيّ، حيث تنعكس ظلال هذه الثنائيّة على بعض العلمانيين في العالم الإسلاميّ العربيّ الذين يضفون على فكرة المجتمع المدني بعداً معادياً للدين متعللين بما يدعون أنه رابطة عضويّة بين المدنيّ والعلمانيّ أو بين المدنيّ والديمقراطيّ، وهم بهذا

الطرح المبتسر يجعلون مجتمعاتنا الإسلاميّة إزاء خيار صعب: إما أن تختار الدين والتسلط والدكتاتوريّة والشموليّة، أو أن تختار المدنيّة والديمقراطيّة والحريّة، ولكن بخلفية علمانيّة.

ويؤكد المؤلف أن العداء للدين لم يكن هو البعد الرئيس والمؤسس لفكرة المجتمع المدني حتى في السياقات الغربية ـ عدا التجربة الفرنسية التي غلب عليها ميسم التنازع والتوتر بين الديني والسياسي وبين الديني والمدني ـ فقد كان القصد والهدف من فكرة المجتمع المدني ابتداءً من القرن الثامن عشر هو الحد من غلواء استبداد الدولة واحتكارها للسلطة، فسح المجال أمام تشكل الهياكل الحرة والمستقلة عن سلطان الدولة كما يظهر في كتابات العديد من الكتاب الغربيين مثل فرجسون وباين وهيغل وتوكفيل.

وينتهي الشيخ الغنوشي هنا إلى تحديد مختلف "للمدني" باعتباره انتقالاً من سلطة وشرعية القوة والضرورة إلى شرعية الحكم والقانون، وإلى السمو الروحي والخلقي، أي أن المدني هوخروج من طور الانتماءات الإكراهيّة المحكومة بروابط الغريزة والدم إلى الانتماءات الطوعية الاختياريّة الواعيّة، ومن ثمَّ فإن الإسلام كما يرى المؤلف هو دين "مدني" بالأساس لأنه يراهن على تخطي رابطة العصبيّة والإكراه لصالح الانتظام الطوعي على أساس الاختيار العقدي، ومن ثمَّ فإن الإسلام يتخطى مرحلة الانتماء الغريزي أو الطبعي في صورته القبلية إلى مستوى الانتماء الفكري الطوعي إلى جماعة العقيدة.

والقارئ المتفحص لهذا السفر القيم يشعر أنه أمام كاتب إسلامي متميز في هذا العصر، يتمتع بقدر كبير من الأصالة الثقافيّة والاطلاع على الفلسفات القديمة والمعاصرة، بما يجعله قادراً على استيعاب العصر وهضم ثقافاته المتنوعة دون أن يخل ذلك بثوابته الإسلاميّة الصافيّة. وإذا كان الوضوح الفكري هو السمة العامة لمقاربات الكتاب، فإنها أيضاً لا تخلو من جديد، فالحديث عن الحريات، وعن حقوق الإنسان في النظام الإسلاميّ وفي التاريخ الإسلاميّ، ومقاربته مع ما يجري في ظل النظام العالميّ الجديد يعطي الحركة الإسلاميّة زخماً تحتاج إليه في صراعها الفكري مع المنظومة المعاصرة التي ترى أن الحريات وحقوق الإنسان من ابتكارات الأنظمة العلمانيّة.